

إجراءات التقشف السعودية.. هل تشمل العائلة المالكة



تشير الإجراءات التقشفية المؤلمة التي أعلنتها حكومة آل سعود، الأسبوع الجاري، الكثير من الجدل في الشارع السعودي، مع تساؤلات مكتومة حول ما إذا كان التقشف سوف يشمل العائلة المالكة أم لا.

وتشمل التدابير المعلنة، إيقاف بدل غلاء المعيشة، بدءاً من شهر يونيو/حزيران المقبل، وكذلك رفع نسبة ضريبة القيمة المضافة من 5% إلى 15% بدءاً من يوليو/تموز المقبل.

ومن المتوقع إقرار حزمة أخرى من إجراءات التقشف، بعد صدور توصيات اللجنة الوزارية المشكلة لدراسة المزايا المالية التي تصرف لجميع العاملين والمتعاقدين، خلال 30 يوماً.

وشهدت الموارنة السعودية عجزاً مالياً قدره 9 مليارات دولار في الربع الأول من العام الجاري، جراء تداعيات تفشي فيروس "كورونا"، وانهيار أسعار النفط.

وتأثر تلك التدابير بشكل كبير على مجلل الإنفاق الحكومي، وخطط محمد بن سلمان للإصلاح الاقتصادي،

وعلى جانب آخر، تثير الإجراءات المعلنة، استياء الشارع السعودي، وسط تساؤلات عن حجم مخصصات النساء العائلة المالكة، ونفقات القصور الملكية، وحياة البذخ التي يعيشها النساء وعلى رأسهم ولي العهد "محمد بن سلمان".

مخصصات النساء:

توفر مبيعات النفط مليارات الدولارات سنوياً لخزانة العامة، ولكن هناك حصة لا يستهان بها من هذه الأموال لا تدخل بشكل رسمي إلى موازنة الدولة، ولكن يتم توزيعها على أعضاء العائلة المالكة، الذين يتلقى معظمهم أيضاً رواتب مجانية من وظائف صورية في القطاع العام، ناهيك عن العديد من الامتيازات الأخرى.

ولا يوجد تقدير رسمي لعدد النساء والأميرات في المملكة، لكن مؤلف كتاب "الخلافة في المملكة العربية السعودية"، الكاتب الأمريكي "جوزيف كيشيشيان"، قال إنه يوجد ما بين 12 إلى 15 ألف من النساء ومثلهن من الأميرات.

وتقدر الأميرة المعطلة، منذ العام الماضي، "بسما بنت سعود" عدد أفراد العائلة المالكة بـ 15 ألف أمير وأميرة.

ووفق مذكرة دبلوماسية، صادرة عن دبلوماسي أمريكي عام 2009، فإن "المكان الوحيد الذي يتسع لعائلة آل سعود التي يزداد عددها يوماً بعد هو ملعب رياضي كبير"، بحسب ما نقلته صحيفة "نيويورك تايمز".

ولا تعرف طريقة ومعايير إدارة الشؤون المالية للعائلة المالكة، لكن تسريبات أمريكية، قبل سنوات، أفادت أن مخصصات النساء تتراوح بين 270 ألف دولار شهرياً لأبناء الملك المؤسس، إلى 8 آلاف دولار شهرياً لأبناء الأحفاد.

ويحصل النساء على منح تصل قيمتها إلى 3 ملايين دولار في صورة هدايا زفاف لتأسيس قصورهم، وتحصل لهن أراضٍ، إضافة إلى حصولهن على قروض خممة ميسرة، وتسهيلات لإقامة مشروعات استثمارية عملاقة.

وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن إجمالي نفقات العائلة المالكة السعودية يصل إلى 10 مليارات دولار سنوياً.

وفي وقت سابق أشارت وكالة "رويترز" نقلاً عن وثائق "ويكيليكس" إلى أن هناك 5 أو 6 أمراء يحملون على عوائد بيع مليون برميل من النفط يومياً.

بذخ متزايد:

البذخ السعودي لم يتوقف عند المخصصات المالية الضخمة لأعضاء العائلة المالكة، بل امتد إلى الحصول على امتيازات عديدة دون مقابل.

ومن أبرز تلك الامتيازات آلاف الهواتف المحمولة المجانية وغيرها من الهدايا التي قرر العاهل السعودي الراحل، الملك "عبد الله بن عبدالعزيز" إلغاءها العام 2005؛ للحد من فاتورة بذخ العائلة الملكية.

كذلك جرى وقتها تقليل عدد الرحلات غير المحدودة التي يتمتع بها الأمراء على الخطوط الوطنية السعودية، وتحديد عدد المرافقين لكل أمير في الرحلات الخارجية، ووقف تغطية تكاليف إقامة الأمراء في الأجنحة الفاخرة بفنادق المملكة، وتقليل ممارسات الاستيلاء على الأراضي والمتاجرة في التأسيرات.

وفي يناير/كانون الثاني 2018، فجرت واقعة اعتقال 11 أميراً، احتجوا على قرارات ملكية، جدلاً صاخباً حول سبب الاحتجاج الذي جاء بسبب إلغاء مرسوم ملكي يقضي بدفعهم فواتير الماء والكهرباء.

وفي ما اعتبر وقتها مغافلة للعائلة الملكية بعد حملة اعتقالات طالت عدداً من الأمراء أواخر 2017، جرى رفع مخصصات بعض أفراد العائلة الملكية بنسبة 50%， ومد العلاوات في الراتب الشهري لتشمل فروعاً أبعد من العائلة بخلاف أحفاده وأبناء أحفاده المباشرين.

وتعد الرواتب الشهرية للأمراء موضع شكاوى مكتومة بين السعوديين، كما أنها تثير الشكوك حول مدى جدية الحكومة في كبح البذخ، وترشيد الإنفاق، بحسب شبكة "بلومبرج" الأمريكية.

قصور ملوكية:

وتضم المملكة عشرات القصور والاستراحات الملكية، وتحظى بميزانيات ضخمة، لا تخضع لأية رقابة، وتحتوي هذه القصور على أطقم عمل وضيافة كاملة، ويحرسها المئات من عناصر الحرس الملكي السعودي.

إلى جانب ذلك، هناك قصور خارجية للملوك والأمراء السعوديين خارج المملكة، على رأسها قصر الملك "سلمان" في فرنسا، وفي جزيرة ماربيا في إسبانيا، إضافة إلى قصره الضخم بمدينة طنجة المغربية، الذي يقضى فيه إجازته الصيفية بفترة إنفاق سنوية تبلغ 100 مليون دولار، بحسب صحيفة "إنديندنت البريطانية".

ولم تكتف المملكة بذلك، بل تخطط لإبرام عقود بناء 5 قصور ملكية في مدينة "نيوم" على البحر الأحمر، بقيمة 15 مليار ريال، بحسب بيانات شركة "ميدل إيست إكونوميك دايجست" المتخصصة في البيانات الاقتصادية.

وتبلغ تكلفة قصر "لويس التاسع عشر" الذي اشتراه "بن سلمان" في فرنسا، العام 2015، 300 مليون دولار، بحسب صحيفة "واشنطن بوست".

وفي العام ذاته، اشترى "بن سلمان" اللوحة الأغلب في العالم "سلفا تور موندي" (مختلٌّ من العالم) بـ 450 مليون دولار.

وتصل قيمة اليخت الذي اشتراه ولد العهد السعودي من رجل الأعمال الروسي "يوري شيفلر"، والذي يضم مهبطي طائرات ومنتجع كامل التجهيز و3 أحواض سباحة، إلى 550 مليون دولار.

ووفق مؤسسة "براند فيناينس" المالية الأمريكية، يبلغ صافي الثروة المملوكة للأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية 1.4 تريليون دولار.

ويرجح كثيرون أن أسرة "آل سعود" ربما تكون هي الأغنى في العالم، وهي تستهير بحيازة الطائرات الخاصة ومروحيات الهليكووتر واليخوت الفخمة والقصور الفارهة واللوحات الفنية باهظة الثمن.

ويعد تصريح "بن سلمان" عام 2018، عبرا عن وضع الأسرة المالكة ماليا، حينما صر في مقابلة مع شبكة "سي بي إس نيوز" الأمريكية، قائلا إن "أموره المالية شأن خاص، وأنه ليس بحاجة إلى تقديم اعتذار على

عيشه المترفة"، مضيفة: "أما عن إنفاقي فأنا شخص غني ولست فقيراً كما أنتي لست غاندي أو ما ندلاً".

ويبدو أن حياة البذخ الملكية لا تعبأ بخطاب الأزمة والتغش الذي دائمًا ما يوجه للشعب السعودي، وهو ما عبرت عنه "نيكول بولارد بايم"، الرئيسة التنفيذية لشركة الأزياء الأمريكية "لالوكس"، بالقول إن زبائنها من العائلة المالكة السعودية اشتروا حقائب مصنوعة من جلد التماسيح ومرصعة بألماس والذهب، مضيفة: "الاقتصاد السعودي يشهد أزمة، لكنهم لم يتوقفوا عن الإنفاق".